

Distr.: General  
22 January 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي . . . . . (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

#### المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ١٢٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة  
لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/62/L.2)**

مشروع القرار A/C.5/62/L.2: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق

١ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/62/L.2.

**البند ١٢٥ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات  
المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات  
(A/61/5/Add.10، و A/61/214/Add.2، و A/61/350/Add.1،  
و A/62/5/Add.5، و A/62/120، و A/62/355)**

٢ - السيد لوفالوا (رئيس لجنة عمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): قدم تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ توصياته المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (A/62/120)، وعن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/61/214/Add.2) وعن التقرير المالي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (A/62/5/Add.5).

٣ - وتمشيا مع رغبة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أصبح تقرير المجلس عن تنفيذ توصياته أقصر من سابقه. وتمنى أن ييسر العرض الموجز، قراءة التقرير وأن يحفز الإدارة على اتخاذ الإجراءات المطلوبة.

٤ - واستطرد قائلاً إن عدد التوصيات التي أصدرها المجلس في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ قد ازداد بمعدل ٢٨ في المائة عما كان عليه في فترة السنتين السابقة. وبالرغم من ازدياد التوصيات من حيث العدد، فإن معدل التنفيذ قد

تحسن أيضاً، بينما تم خفض معدل التوصيات التي ما زالت لم تنفذ على الإطلاق بما يزيد عن النصف. وأشار إلى أن بعض الأسباب التي حالت دون تنفيذ توصيات المجلس بصورة كاملة هي الافتقار إلى آلية للمتابعة تعمل على تركيز انتباه الإدارة العليا على الخطوات الضرورية لكفالة التنفيذ التام؛ والافتقار إلى التنسيق الكافي بين الوكالات في تنفيذ التوصيات المتعلقة بأكثر من منظمة واحدة؛ والاضطلاع بمشاريع متوسطة الأجل في مجالات التنسيق بين الوكالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المشتريات والخزانة.

٥ - ومضى قائلاً إن المجلس قد حدد أيضاً ممارسات جيدة في مجال تنفيذ توصياته، وتشمل تحديد ورصد قائمة بمسائل المراجعة ذات الأولوية العالية، وتصديق المراجعين الداخليين على تقييم الإدارة لحالة التنفيذ، وتحديد أسباب الملاحظات المتكررة المتصلة بمراجعة الحسابات ووضع خطط عمل لمعالجتها.

٦ - وبالنسبة إلى تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أشار إلى أن هذا التقرير كان ينبغي تقديمه خلال الدورة الحادية والسنتين، حيث أنه يتناول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويعتبر التأخير في حد ذاته دليلاً على الصعوبات التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق بالحاسبة ومركزه المالي. وطبقاً لما تمت مناقشته في الفقرات من ٢٦ إلى ٤١ من التقرير، يواجه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مخاطر بالغة نسبة لوضعه ككيان ذاتي التمويل. ونتيجة لملاحظاته، فقد أصدر المجلس رأيه بتحفظ واحد كما أبرز عدة شواغل.

٧ - واستطرد قائلاً إن المسائل التي أثارها البيانات المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للسنة المالية المنتهية

١٠ - وأشار إلى تقدير كل من الأمين العام والرئيس التنفيذي للمكتب للأسلوب الذي يتبعه المجلس في القيام بمهامه الرقابية. وهما واثنان من أن التزام المكتب بتنفيذ التوصيات في الوقت المناسب وبدقة سوف يحسن إدارته ويكفل قدرته على الاستمرار على الأجل الطويل.

١١ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذات الصلة (A/61/350/Add.1، و A/62/355) وقال إن اللجنة الاستشارية يساورها قلق بالغ بشأن خطورة المشاكل المالية التي يواجهها المكتب والتي أظهرها مجلس مراجعي الحسابات كما لاحظت أن التقرير لا سابقة له من حيث نطاق المسائل التي تم التحفظ عليها. ولعن ترحب اللجنة بالتدابير التي اتخذها مكتب خدمات المشاريع مؤخرا لمعالجة هذه المشاكل، فإنها تشاطر المجلس شواغله بشأن قدرة المكتب على الاستمرار. واستطرد قائلاً إنه من الملائم منح مكتب خدمات المشاريع وقتاً معقولاً لتنفيذ توصيات المجلس تنفيذاً كاملاً، ولتتولى عمليات الإصلاح الخاصة به. وفي غضون ذلك، ستبقي اللجنة المسألة قيد نظرها.

١٢ - وبالنسبة إلى صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قال إن الفجوة بين الاحتياجات والأموال المتاحة للمفوضية قد أضحت مشكلة متكررة سلط الضوء عليها كل من المجلس واللجنة الاستشارية. وقد أدت الجهود المتضافرة الرامية إلى تخفيض التكاليف الإدارية مقرونة بأرباح صرف العملات، إلى تحسين المركز المالي للمفوضية. وبالرغم من ذلك، فإن اللجنة الاستشارية تشاطر المجلس قلقه إزاء قدرة المفوضية على تسخير هذه الحلول القصيرة الأجل لتأمين نتائج أكثر ديمومة.

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ليست بجديدة. وبالرغم من ذلك، فقد قرر المجلس أن يصدر رأيه بدون تحفظات مشدداً على ثلاث مسائل مثيرة للاهتمام. وتعلق المسألتان الأولتان بجرد الممتلكات غير المستهلكة ومراجعة الحسابات المتصلة بنفقات الشركاء المنفذين. وبالرغم من أن الأمر تعلق بمبالغ كبيرة، فإن التقدم المحرز في مجالي الإدارة ومراجعة الحسابات كان ضئيلاً، إن لم يكن معدوماً. ومضى قائلاً إن المسألة الثالثة التي أثرت لأول مرة، تتعلق بتعليق الالتزامات غير المصفاة. وأشار إلى اهتمام المانحين الشديد بكيفية استخدام الأموال التي ساهموا بها في ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالتالي فقد صدر عن المجلس بصورة غير اعتيادية تحذير بغية منع الأخطاء التي لوحظت، مما نشأ من عدم دقة في الحسابات.

٨ - السيد تشيلدلي (رئيس وحدة دعم الرقابة التابعة لإدارة الشؤون الإدارية): في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/61/214/Add.2)، قال إن المعلومات الواردة في التقرير كانت تدرج عادة في التقرير المقدم إلى اللجنة الخامسة في العام السابق، ولكن استحال القيام بذلك لعدم توفر تقرير مراجعي الحسابات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آنذاك.

٩ - وأشار إلى أن التقرير أوجز التدابير العديدة والمهمة التي تم اتخاذها لكفالة أن يظل المكتب مؤسسة قائمة ومنتجة في الأجل الطويل. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٢/٥٢ بء، فإن مرفق التقرير يبين مركز تنفيذ كل توصية، والتاريخ المستهدف لذلك والموظف المعين المسؤول عن ذلك. وسوف يقوم المكتب قريباً باستكمال المرفق الذي سيكون متاحاً بهدف توفير المزيد من الإيضاحات والمعلومات التي قد تتطلبها اللجنة.

تنفيذها. وحث الكيانات المعنية على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتنفيذ توصيات المجلس، التي يعود بعضها لست أو سبع سنوات خلت.

١٦ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تدرك أن تقرير المجلس بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر سيقدم لاحقاً، إلا أنها ترغب في التعبير عن قلقها البالغ بشأن التأخير في تنفيذ المخطط، بما في ذلك التأخير في إنشاء مجلس استشاري لتقديم المشورة للأمين العام بشأن المسائل المالية، مما أدى إلى فقدان عام من الزمن وإلى تجاوز التكاليف المقدرة بما يعادل ١٥٠ مليون دولار. وينبغي للأمين العام اتخاذ التدابير الرامية إلى تجنب فرض المزيد من التأخير والأعباء المالية على الدول الأعضاء، في حين ينبغي لمجلس مراجعي الحسابات مواصلة مراجعة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر على أساس سنوي.

١٧ - وبصدد التقرير عن مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لاحظ مع القلق الفجوة المتنامية بين المبالغ الإجمالية المتاحة لصندوق البرامج السنوية والميزانية التي أقرتها اللجنة التنفيذية. وقال إن المجموعة تؤيد كل التأييد عمل المفوضية وحثها على بذل المزيد من الجهود لجمع التبرعات. ومضى قائلاً إن المجموعة تحث المفوضية على كفاءة التنفيذ الكامل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

١٨ - وعبر عن تقدير المجموعة لجهود المجلس الرامية إلى تحقيق التوازن بين المراجعات المالية وتلك المعنية بالأداء وتقديم معلومات كافية لأصحاب المصلحة والقيام في نفس الوقت بتبسيط تقاريرها. ولكن لا ينبغي لمثل هذا التبسيط أن يتم على حساب نوعية مهام الرقابة.

١٩ - السيدة مسكويتا (البرتغال): متكلمة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة، كرواتيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تثبيت

١٣ - وأشار إلى أنه بناء على طلب اللجنة الاستشارية، قدم المجلس معلومات مستكملة بشأن ممارسة استبقاء موظفين في إجازة خاصة غير مكلفين بمهام ويدفع لهم مرتب كامل بعد انتهاء مهمتهم المعتمدة. وفي حين انخفض العدد الكلي لموظفي الفئة الفنية في الفترات الفاصلة بين إسناد المهام منذ عام ٢٠٠٣، فإن عدد هؤلاء الموظفين ازداد بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، بدرجة كبيرة. وفي ذلك الصدد، فإن اللجنة تتفق مع توصية المجلس السابقة بأن على المفوضية مواصلة تنفيذ سياسة صارمة بشأن الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام، وذلك بغرض توفير مهام بدوام كامل لكل موظف للحد من التكاليف وتوصي بمعالجة المسألة بصفة عاجلة.

١٤ - وأثنى على المجلس لجهوده الرامية إلى تبسيط وتحسين عرض التقرير عن تنفيذ توصياته. وأشار إلى تقدير اللجنة الاستشارية لتوسيع الفرع من التقرير الذي يوفر البيانات الإحصائية ليشمل تحليلاً عاماً وملاحظات شاملة وشجع المجلس على مواصلة تحسين تقريره ضمن هذا المنهج. وأخيراً فقد لاحظت اللجنة الاستشارية معدل التنفيذ المتدني نسبياً لتنفيذ توصياتها من قبل كل من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واستطرد قائلاً إن مما يثير قلق اللجنة على وجه الخصوص أن بعض التوصيات التي لم يتم تنفيذها بالكامل حتى الآن تتعلق بمحالات لمنع الغش والمشتريات وإدارة العقود.

١٥ - السيد حسين (باكستان): متكلما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أثنى على مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على عملها، كما لاحظ مع الشعور بالرضا الزيادة في عدد التوصيات التي أصدرها المجلس ومعدل تنفيذها الإجمالي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وبالرغم من ذلك فإن المجموعة يساورها القلق إزاء العدد الكبير من التوصيات التي ما زالت قيد التنفيذ أو لم يتم

٢٢ - السيد هيلمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ستحسن كفاءة وفعالية الأمم المتحدة بشرط أن تنفذها الإدارة تنفيذًا كاملاً. وبالرغم من ازدياد عدد التوصيات التي أصدرها المجلس بما يزيد عن ثلاث مرات على مدى فترات السنتين الأربع الماضية، فمما يثلج الصدر أن نرى أن معدل التنفيذ في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ كان أعلى مما كان عليه في أيار/مايو ٢٠٠٥. ورغمما عن هذا التقدم، أن المعدل المتدني للتنفيذ في بعض المجالات أمر مثير للقلق. وتابع القول موضحاً إن هذه المجالات تشمل إدارة الموارد البشرية، وإدارة الخزائنة وحسابات الاستثمار، والخدمات المشتركة بين الوكالات، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحيث أن الأمين العام قد كلف لجنة الإدارة بمهمة الإشراف على تنفيذ التوصيات في الوقت المحدد وبطريقة فعالة، فإن وفده يرغب في معرفة مدى تواتر اجتماعات اللجنة خلال السنة التقويمية ٢٠٠٧.

٢٣ - وقال إنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعجيل بتنفيذ توصيات المجلس بشأن الرقابة الداخلية، والتي تم تنفيذ نصفها فقط، طالما أن كلا من الرقابة الداخلية والخارجية يوفر ضماناً ورصداً قيمين لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وللمجلس التنفيذي وللمانحين فيما يتعلق باستخدام الموارد وفعالية العمليات.

٢٤ - وبالمثل، فإن وفده يشعر بالقلق إزاء تنفيذ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لـ ٢٦ في المائة فقط من توصيات المجلس للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وحث الوكالة على أن تبرر للجنة الخامسة معدل تنفيذها المتدني وتمنى أن تعالج على وجه السرعة كل التوصيات غير المنفذة.

الاستقرار والانتساب، ألبانيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وليختنشتاين وجمهورية مولدوفا، أعربت عن تقدير الاتحاد الأوروبي للتحسينات التي أدخلت على عملية تقديم تقارير مجلس مراجعي الحسابات، ولا سيما الشكل الجديد للإبلاغ عن تنفيذ الأمانة العامة لتوصيات المجلس. واستطردت بالقول إنه نظراً للظروف المواتية لتنفيذ تلك التوصيات، ينبغي لإدارات الكيانات المعنية أن تنظر في القيام بذلك.

٢٠ - وأشارت إلى تحسن المركز المالي للمفوضية بفضل التدابير التي اتخذتها الإدارة. وبالرغم من ذلك، ينبغي للمفوضية تطبيق بعض توصيات المجلس؛ وينبغي لها، على وجه الخصوص، تحقيق زيادة في نسبة شهادات مراجعة الحسابات وبذل المزيد من الجهود من أجل الاضطلاع بعملية جرد دقيقة. واستطردت قائلة إن ذلك سوف يسمح لها بمواصلة تحسين وضعها المالي واعتماد المعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام في الوقت المحدد.

٢١ - وفيما يتعلق بالتقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أعربت عن قلق الاتحاد البالغ إزاء تحفظات المجلس والمشاكل التي أثارها والتي تقدم دليلاً على المخالفات وحالات الخلل السائدة في الإدارة. وأشارت إلى قيام فريق الإدارة الجديد باستحداث عمليات مراجعة داخلية وتنظيم حساباته وقسائمه. كما يعمل على تسوية الاختلاف القائم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مبلغ الـ ١٠ ملايين دولار الذي حدا بالمجلس لإصدار تحفظه على البيانات المالية. وأعربت عن تشجيع الاتحاد لمكتب خدمات المشاريع على مواصلة العمل الذي بدأه وعبرت عن أمل الاتحاد في أن يتمكن من الإسهام بعبارات لإيرادها في مشروع القرار تحقيقاً لتلك الغاية.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/62/281 (Part I) و A/62/176 و A/62/281/(Part I)/Add.1)

٢٨ - السيدة أهلينيوس (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): في معرض تقديمها التقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/281 (Part I) و (Part I)/Add.1)) قالت إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أعاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحديد معايير عملياته الداخلية لكي يساعد الأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالرقابة الداخلية على نحو فعال. وقالت إن التقرير سلط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية تهدف إلى تعزيز آليات المكتب الداخلية، وهي تركيز الاهتمام على المجالات التي تنطوي على درجة عالية من المخاطر، ورصد تنفيذ التوصيات، وتدعيم آليات ضمان الجودة الداخلية.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المكتب قد بدأ إجراء تقييمات للمخاطر بحيث تكون بمثابة أساس لتحديد أولويات خطة عمله لعام ٢٠٠٨. ويتطابق تخطيط العمل القائم على تحديد المخاطر مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات وأفضل ممارسات الرقابة الداخلية. ونظرا للافتقار إلى الموارد الكافية في منظمة متنوعة وآخذة في التوسع، فقد أحسن المكتب صنعا في تركيز الموارد المخصصة لعملية الإشراف على المجالات التي تخدم مصالح المنظمة على نحو أفضل.

٣٠ - وبغية تبسيط وتحسين رصد تنفيذ التوصيات، استحدث المكتب قاعدة بيانات وحيدة للتوصيات تعرف باسم "نظام متابعة المسائل القائمة" وقد ثبت نجاح قاعدة البيانات التي ستتوسع في نهاية الأمر لتشمل الإدارات التي تتعامل مع المكتب. وستسمح المرحلة النهائية من تطوير نظام

٢٥ - وبالعودة إلى التقريرين عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قال إنه قد أحاط علما على وجه الخصوص بملاحظة اللجنة الاستشارية التي مؤداها أن تقرير المجلس عن مكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لا سابقة له من حيث نطاق المسائل التي تم التحفظ عليها. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تشاطر المجلس قلقه بشأن استمرارية مكتب خدمات المشاريع والمخاطر التي تتعرض لها الإدارات والمكاتب المشاركة في المشاريع التي ينفذها مكتب خدمات المشاريع وأن ذلك بالتالي أمر حري بأن تدرسه اللجنة الخامسة بعناية.

٢٦ - ومضى قائلاً إنه بالرغم من أن الحالة المالية للمفوضية أقل حزماً من حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه يشعر بالقلق إزاء الانخفاض البالغ ٢٤ مليون دولار في التبرعات في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وإزاء استمرار الفجوة بين النفقات والدخل. وفي حين تستحق المفوضية الثناء على خفض نفقاتها بما يجاوز ٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، فإن وفده يشاطر المجلس رأيه القائل بأن تحسن مركزها المالي سيكون غير قابل للاستدامة إذا استمرت في الاعتماد على الحلول القصيرة الأجل من قبيل أرباح صرف العملات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمفوضية التصدي الفوري لمسألة التكاليف المترتبة على صرف مرتبات ٨٨ من الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام.

٢٧ - وأخيراً، شدد على ضرورة امتثال المفوضية للحد الأدنى للمعايير الأمنية واستكمال سياستها العامة المعنية بتضارب المصالح. وهذه المسألة تشدد على الحاجة إلى توسيع نطاق ولاية مكتب الأخلاقيات ليشمل منظومة الأمم المتحدة ككل.

عام ٢٠٠٦ وستقدم النتائج إلى اللجنة الخامسة في وقت لاحق من هذه السنة. وقد صدر مؤخرا تقرير المكتب عن أنشطة فرقة العمل المعنية بالمشتريات لفترة الـ ١٨ شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/272). ومن الأهمية بمكان أن يستمر عمل فرقة العمل باعتباره جزءا من استراتيجية شاملة لتعزيز وظيفة التحقيقات.

٣٤ - وكما ورد في التقرير السابق للمكتب، (A/61/264 (Part D))، فإن المكتب لم يتمكن من تنفيذ طلب قدمته الجمعية العامة للإبلاغ عن مراجعة حسابات عمليات الإغاثة من كارثة تسونامي والتحريات التي أجرتها بشأنها الأمانة العامة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بسبب عدم وجود توافق في الآراء حول طبيعة التقارير الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، رفضت بعض كيانات الأمم المتحدة أن تطلع المكتب على تقارير مراجعة الحسابات بدعوى أن هذه التقارير سرية وأن الاطلاع عليها مقصور على هيئاتها التنظيمية والإدارية. وفي أعقاب صدور هذا التقرير، بدأت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين مناقشات بشأن مسألة عرض تقارير مراجعة الحسابات الداخلية على كيانات الأمم المتحدة حيث أنها تتصل بمسألة الشفافية. وأوضح المكتب رأيه إلى اللجنة الرفيعة المستوى وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بأنه توخيا للشفافية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تلتزم، كحد أدنى، بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩ المتعلقة بإتاحة تقارير المكتب.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير للفترة من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أصدر المكتب ٢٦٨ تقريرا شملت ١٧٩٢ توصية، أُعتبر ٩٦٠ منها في غاية الأهمية، وحددت ما مجموعه ٢٧,٨ مليون دولار كوفورات في التكاليف موصى بها. وبلغت الوفورات والمبالغ المستردة الفعلية ١٢,٨ مليون دولار. وتعود هذه الأرقام إلى

متابعة المسائل القائمة، الذي كان من المقرر أن يبدأ العمل به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أن ترمى الإدارات والمكاتب على الإنترنت توصياتها التي لم تنفذ بعد وأن يتيح لها قناة للحوار على الإنترنت مع المكتب. ومع أنه يمكن للزبائن تحديث المعلومات المتعلقة بالتوصيات العامة في أي وقت أثناء السنة، فإن الوضع المستكمل عموما للتوصيات يعرض حاليا مرتين في السنة، عندما يطلب المكتب معلومات مستكملة لإعداد تقاريره السنوية ونصف السنوية. ويأمل المكتب أن يؤدي الدخول "المباشر" إلى الإنترنت إلى تنفيذ التوصيات على نحو أسرع.

٣١ - وفي محاولة لكفالة جودة التوصيات، استحدثت كل شعبة من شعب المكتب عمليات لكفالة الجودة الداخلية لضمان اتساق المعايير. وبمساعدة خارجية، قام المكتب بتقييم مهارات الموظفين لضمان تركيز موارد التدريب على ما تدعو إليه الحاجة كثيرا، ووضعت منهجا دراسيا أساسيا يؤكد على الكفاءات الرئيسية للعاملين الفنيين في مجال الرقابة. وإن تنفيذ خطة تدريبية شاملة لجميع الموظفين سيكون مجال تركيز رئيسي في الأشهر المقبلة.

٣٢ - وفي قرارها ٢٤٥/٦١، أيدت الجمعية العامة توصية قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بنقل آلية المشورة الإدارية الداخلية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة الشؤون الإدارية، بالإضافة إلى المهام المرتبطة بإعداد تقرير أداء البرنامج. ورحب المكتب بهذا القرار لأنه أتاح له إمكانية التركيز التام على الرقابة وسمح لشعبة التفتيش والتقييم إنحياز ولاية المكتب في الرصد من خلال برنامج تفتيش وتقييم معمق ومواضيعي ومركز.

٣٣ - وأردفت قائلة إن المكتب سيتناول أحد المجالات الرئيسية في الأشهر المقبلة وهي وظيفة إجراء التحقيقات. وكان استعراض أجرته شعبة التحقيقات قد انتهى في صيف

ويعد اعتماد شبكة رقابة داخلية رسمية على نطاق المنظمة، إلى جانب آليات مناسبة للمساءلة، أمراً جوهرياً للحيلولة دون إدارة موارد الدول الأعضاء على نحو لا يتسم بالكفاءة والفعالية والأخلاقية.

٣٩ - وبالتطرق إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات أنشطة مركز تسالونيكى للكفاءة المهنية في مجال الخدمة العامة التابع للأمم المتحدة (A/62/176)، قالت إنه في أعقاب ورود طلبات منفصلة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ووزارة الداخلية وشؤون الإدارة العامة واللامركزية اليونانية، أجرى المكتب مراجعة حسابات المشروع المعنون "إطار البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة: بناء القدرات وتبادل المعلومات"، الذي تموله حكومة اليونان. وكان الغرض من هذه المراجعة التأكد من تحقيق أهداف المشروع منذ عام ٢٠٠٣، وامتثال الإدارة لمتطلبات الإبلاغ عن المشروع واستخدام أموال المشروع على نحو اقتصادي وفعال.

٤٠ - وبوصفها الوكالة المنفذة، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولة عن إدارة أموال المشروع وضمان تنفيذ أنشطته من خلال التخطيط والرصد وتقديم المساندة والدعم التقني للمركز.

٤١ - ومنذ إنشاء المشروع في عام ١٩٩٩ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ساهمت حكومة اليونان بمبلغ إجمالي قدره ٢,٧٦ مليون دولار في هذا المشروع، كان قد أنفقت منه بصورة تراكمية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مبلغ قدره ٢,٥ مليون دولار. وقد أنفق ما يقرب من ٤٨ في المائة من مبلغ الـ ٢,٥ مليون دولار خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وهي الفترة التي تغطيها مراجعة الحسابات الحالية، وخاصة فيما يتعلق بمرتبات موظفي المشروع الموجودين في اليونان.

جميع الكيانات التي خضعت لأنشطة رقابة المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في حين أن النتائج الواردة في الجزء الأول من التقرير السنوي الحالي لا تنطبق إلا على أنشطة الرقابة غير المتصلة بعمليات حفظ السلام. وقد ازداد معدل التنفيذ بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٩ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويرد تفصيل للأرقام والإحصاءات في الإضافة لهذا التقرير. وستقدم نتائج عمليات الرقابة التي اضطلع بها المكتب بشأن أنشطة عمليات حفظ السلام إلى الجمعية العامة بشكل منفصل في الجزء الثاني من التقرير السنوي خلال الجزء المستأنف من الدورة الثانية والستين.

٣٦ - وقد صنفت النتائج في التقرير الحالي إلى سبع فئات من المخاطر وهي: الاستراتيجية، والإدارة، والامتثال، والموارد المالية، والموارد التشغيلية، والموارد البشرية، وموارد المعلومات. الاستثناءات الوحيدة في هذه التصنيفات هي المجالات المكلفة بها الجمعية العامة، وهي المخطط العام لتجديد مباني المقر ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

٣٧ - وقد أظهرت النتائج التي توصل إليها المكتب أن الإدارة لم تكن تتحمل مسؤولية التأكد على نحو منهجي من إقامة نظام الرقابة الداخلية وسير عمله بفعالية. ففي بعض الحالات، تمكن المكتب من تقديم التوصية المناسبة بشأن الضوابط الوقائية قبل وقوع أي عواقب سلبية فعلياً، وفي حالات أخرى، كانت المنظمة قد تكبدت بالفعل تكاليف. وفي معظم الحالات، كان يمكن تفادي التكاليف - سواء كانت مالية أو تتعلق بالسمعة - لو أن الإدارة اضطلعت بمسؤولية توفير ضمانات لكفالة فعالية وكفاءة برنامجها للرقابة.

٣٨ - ومضت تقول إن إطار الرقابة الداخلية يوفر معايير يمكن للمنظمات أن تقوم بموجبها، وعلى نحو منهجي، بتنظيم هيكله وقياس فعالية نظام رقابتها الداخلية عموماً.



٤٢ - وخلص المكتب إلى أن أداء البرنامج في المشروع كان سيئاً. ولم يُستكمل إلا نشاط واحد في عام ٢٠٠٤ ولم تنفذ إلا ثلاثة أنشطة في عام ٢٠٠٥. وثمة مؤشرات على وجود عدم التزام من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إزاء خطة عمل واحدة يتم بموجبها رصد أداء المركز. وهناك أيضاً دلائل على استخدام الإدارة لموارد المشروع بشكل غير فعال، وفي حالة واحدة، تم توظيف استشاريين دون وجود حاجة إلى ذلك. ورغم الطلبات المتكررة من جانب وزارة الداخلية وشؤون الإدارة العامة واللامركزية اليونانية، لم تمثل الإدارة لمتطلبات تقديم تقرير مرحلي عن هذا المشروع مرتين في السنة خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

٤٦ - وشدد على التزام الأمانة العامة بالتنفيذ التام والسريع لتوصيات المكتب ولاحظ التأثير الإيجابي لتلك التوصيات على كفاءة المنظمة وفعاليتها.

٤٧ - السيد حسين (باكستان): متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن المجموعة تؤكد من جديد دعمها لاستقلالية عمليات المكتب وتقديمه المساعدة إلى الأمين العام لإنجاز مسؤولياته المتعلقة بالرقابة الداخلية. وقال إنها تلاحظ تحسناً بنسبة ١٠ و ٩ في المائة في معدلات تنفيذ التوصيات العامة والبالغة الأهمية والوفورات والمبالغ المستردة الفعلية البالغة ١٢,٨ مليون دولار الناجمة عن عمل المكتب. إلا أنها لاحظت كذلك، مع القلق، أن بعض الكيانات واصلت عدم تقديم معلومات بشأن تنفيذها لتوصيات المكتب؛ وقال إنه من المهم أن تتعاون جميع الإدارات تعاوناً تاماً مع المكتب. وقال إن المسائل التي أثّرت فيما يتعلق ببعض التوصيات الواردة في الإضافة ١ لتقرير المكتب (A/62/281 (Part 1)/Add.1) في غاية الجدية. ويؤمل الأخذ تماماً بالتقارير والتوصيات المقدمة إلى مديري البرامج. وأضاف أن أوجه القصور في الرقابة الداخلية وتعرض المنظمة لمخاطر سوء الإدارة والغش في عمليات الشراء التي تم كشفها في التقارير الـ ٢٢ لفرقة العمل المعنية بالمشتريات تشكل مصدراً آخر من مصادر القلق. وإنه ينبغي للمكتب أن يعرض هذه التقارير

٤٣ - وقدم المكتب أربع توصيات، قبلتها الإدارة إلى درجة كبيرة. وعلاوة على ذلك، أظهرت اعترافها بالأخذ بالدروس المستفادة وبالتالي تحسين إدارة مشاريعها بالتعاون التقني. وأظهرت بشكل خاص عن اعترافها بتقديم جميع التقارير في الوقت المناسب؛ واستكمال عمليات تقييم الأداء لجميع موظفي المشروع، وتنفيذ عمليات تقييم المشروع بانتظام. بيد أنه كان من المقلق أنها لم تقبل التوصية التي تدعو إلى اعتماد المساءلة بالنسبة لإدارتها غير السليمة.

٤٤ - ومضت تقول إن رفض الإدارة تحمل المسؤولية أكد على الحاجة إلى وجود إطار للرقابة الداخلية وآليات مساءلة تتصل به. وإن قيمة الدروس المستفادة موضع تساؤل حيث إن الدعوات للمساءلة بشأن سوء أداء البرنامج الناجم عن عدم كفاءة الإدارة وانهايار الضوابط الداخلية رفضت رفضاً قاطعاً.

٤٥ - السيد تشيلدرلي (رئيس وحدة دعم الرقابة، إدارة الشؤون الإدارية): في معرض تقديمه لمذكرة الأمين العام بشأن التقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٥٠ - السيدة مسكويتا (البرتغال): متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا ومولدوفا وأوكرانيا، أعربت عن تقديرها لما اتسم به التقرير السنوي للمكتب من وضوح ورحبت باعتماد نهج يقوم على تقييم المخاطر.

٥١ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشاطر المكتب الشواغل المتعلقة بالحاجة إلى تعزيز العمليات والإجراءات الداخلية من أجل تعزيز فعالية المنظمة، وهو يتطلع بالتالي إلى تلقي تقارير عن أطر إدارة المخاطر والضوابط الداخلية على الصعيد المؤسسي، والإدارة القائمة على تحديد المخاطر وإطار المساءلة. ويحث الاتحاد المكتب والأمانة العامة على مواصلة العمل بشكل وثيق وبناء مع الإدارة من أجل كفاءة فعالية عملها. وأضافت أن التعاون بين المكتب ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات أمر مهم أيضا لتجنب الازدواجية في العمل وكفاءة التعزيز المتبادل.

٥٢ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق بشأن التراجع في معدل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولا يزال يعتقد أنه، ما لم تقدم أسباب تثبت عكس ذلك، يجب أن تنفذ التوصيات البالغة الأهمية تنفيذا تاما. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم المزيد من المعلومات عن أسباب فشلها في تنفيذ التوصيات وينبغي أن توضح الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ العديد من التوصيات البالغة الأهمية المقدمة في السنوات السابقة.

٥٣ - وأخيراً، أعربت عن قلقها إزاء النتائج التي توصل إليها التقرير عن مراجعة حسابات أنشطة مركز تسالونيكى للكفاءة المهنية في مجال الخدمة العامة التابع للأمم المتحدة (A/62/176). وأعربت عن أملها في أن تقوم إدارة الشؤون

على الجمعية العامة بسرعة، بالإضافة إلى تقديم معلومات عن ترتيبات التمويل لفرقة العمل والموارد التي أنفقت حتى الآن على المشتريات المتصلة بالتحقيقات.

٤٨ - ومضى يقول إنه لا يمكن إجراء مناقشة شاملة بشأن آليات تمويل المكتب إلا بعد أن يقدم خطة عمل كاملة تقوم على تحديد المخاطر في عام ٢٠٠٨. وتتطلع المجموعة إلى التقييم الخارجي للموارد البشرية التابعة للمكتب، ولاحظت تأكيدها المتكرر على الحاجة الملحة إلى الأخذ بسياسة رقابة داخلية، تشمل إدارة المخاطر، من الأمانة العامة؛ وأضاف أن وضع إطار رقابة داخلية هو حقا عنصر أساسي للمساءلة في المنظمة بأسرها. وفيما يتعلق بمبادرات الإصلاح في المكتب من أجل تحسين شعبة التحقيقات وشعبة التفتيش والتقييم التابعين له، من المهم إطلاع الجمعية العامة على التقارير عن الاستعراضات الخارجية للإدارات. ومن المهم أيضا أن يأخذ المكتب في الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل عند تعيين الموظفين. وأضاف أن قيام المكتب بتصنيف أعماله في سبع فئات من فئات المخاطر لا بد أن يعزز الضوابط الداخلية للمنظمة.

٤٩ - وقال إنه ينبغي أن تنفذ تنفيذا تاما التوصيات الثلاث بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر التي لم تنفذ بعد والتي وردت في الفقرة ٧٤ من تقرير المكتب. وإن أوجه القصور في الضوابط الداخلية والإجراءات المالية في لجنة الأمم المتحدة للتعويضات تثير القلق؛ وإنه ينبغي معالجة جميع المسائل التي ناقشها المكتب في الفقرة ٧٩ من التقرير معالجة كاملة. كما ينبغي معالجة المسائل التي أثارها المكتب في تقريره عن مراجعة حسابات مركز تسالونيكى للكفاءة المهنية في مجال الخدمة العامة التابع للأمم المتحدة (A/62/176)، باعتبارها مسألة ملحة.

الرئيسية للإدارة في الأمم المتحدة؛ وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة ما يلزم القيام به من حوار صريح ومعزز للثقة بين المكتب والإدارة. ومما يثير الانزعاج أن تقرير المكتب يشير في مقدمته إلى أن استمرار غياب إطار رسمي ذي هياكل محددة للرقابة الداخلية يضمن التصرف الفعال بالموارد المالية ويعرض المنظمة لسوء الإدارة والغش. وطلب معرفة ما إن كانت للمكتب توصيات محددة للتصدي لأوجه القصور، ومعرفة الطريقة التي يعتمزم الأمين العام أن يعالج بها الحالة.

٥٨ - ومضى يقول إنه بالإضافة إلى مواصلة الاضطلاع بالعديد من الأنشطة الجارية خلال ما يعتبر فترة ضرورية للتطوير المهني وإعادة تحديد الاتجاه، يجب أن يتعاون المكتب مع إدارة المنظمة لوضع وتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر على نطاق المؤسسة، ويجب أن يكون للجنة وجهة نظر متماسكة بشأن العمل المتوقع من المكتب القيام به والشروط اللازمة لتحقيق المهمة المنوطة به. وأثنى على تدابير تعزيز الطابع المهني وعلى طريقة عرض النتائج المحققة في فئات المخاطر، مما يسلط الضوء على المسائل الإدارية وأوجه قصور النظام التي يتعين معالجتها.

٥٩ - السيد راشكو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن عمل المكتب لا يزال يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لاستمرارية الأمم المتحدة. وأثنى على المكتب للتحسينات التي أدخلها على تقريره السنوي، وبخاصة تقديمه لنتائجه حسب كل مجال من مجالات المخاطر.

٦٠ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة ليس لها حتى الآن إطار رسمي ذو هياكل محددة للرقابة الداخلية يكفل التصرف الفعال للموارد البشرية وتحقيق أهداف المنظمة. وكان هذا الوجه الخطير من أوجه التصور قد عرّض المنظمة لسوء الإدارة والغش على غرار ما تشهد عليه مختلف المخالفات

الاقتصادية والاجتماعية بتقديم تفسير كاف لمدى تنفيذ توصيات المكتب ذات الصلة.

٥٤ - السيد نغونغولو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الأمم المتحدة بوصفها منظمة حكومية دولية وبحكم طبيعتها تشكل هيئة عامة. وأن "ملكية" الدول الأعضاء تفرض عليها أن تكون جودة إدارتها مماثلة لجودة الإدارة التي يمارسها القطاع الخاص لكفالة فعالية وكفاءة الإدارة. وأضاف أن الممارسات الإدارية السيئة التي حددتها هيئات الرقابة في المنظمة هي، إلى حد كبير، نتيجة فشل الدول الأعضاء في ممارسة مسؤولياتها الجماعية في مجال الرقابة.

٥٥ - لذلك فهو لم يفاجأ، عندما علم أن المكتب ينوي أن يجيل إلى الأمين العام مسألة إدارية بحتة تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة A/62/281 (Part I)/Add.1). وبما أنه يبدو من الواضح أن الجمعية العامة غير قادرة على كفالة إدارة المنظمة، فقد شدد على الحاجة إلى تدعيم الجمعية لكي تتمكن من إنجاز مهامها في الرقابة على نحو فعال.

٥٦ - وأضاف أنه يصعب فهم سبب عدم وجود إطار رقابة داخلية رسمي ذي هياكل محددة في الأمم المتحدة يقدم للدول الأعضاء تأكيدات معقولة بأن الموارد المالية تتداول بفعالية وبأنه يجري تحقيق أهداف المنظمة. وحث الأمين العام على الإسراع في تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع إطار مساءلة واضح المعالم وإطار إدارة يقوم على أساس النتائج ونظام إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي، وعلى كفالة متابعة ملاحظات المكتب وتنفيذ توصياته تنفيذًا تامًا.

٥٧ - السيد تاوولا (نيوزيلندا): تحدث أيضا بالنيابة عن النمسا وكندا، فقال إن فعالية أداء مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الاضطلاع بدوره الصعب هو إحدى السمات

توصيات المكتب ومتابعة هذه التوصيات في حينها مع الإدارات المعنية. وهو سيغدو أيضا ممثنا لو قدمت إليه معلومات عما تم تنفيذه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من توصيات مصنفة ضمن التوصيات البالغة الأهمية، وهو يبحث المكتب على استئناف ممارسته المتمثلة في إدراج هذه المعلومات في تقاريره السنوية.

٦٣ - وقال إنه سرّه أن تكون التدابير المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩ يسرت كثيرا الحوار بين المكتب والدول الأعضاء وأيد القول بأن هذا الحوار قد أفاد في تعزيز عمل المنظمة. وكما يتسنى بلوغ مستويات من الشفافية أعلى من المستويات الحالية، ينبغي للأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يساعد على استحداث ممارسات مماثلة على نطاق المنظومة ويكفل إطلاع جميع هيئات الأمم المتحدة على تقارير الرقابة الداخلية.

٦٤ - ووصف عدم استعادة المنظمة لمبلغ قدره ٥٨٩ ٠٠٠ دولار مرتبط بشراء سلع دون المستويات المطلوبة فيما يعد انتهاكا للقواعد والأنظمة المعتمدة، بأنه أمر غير مقبول، على غرار ما هو الحال بالنسبة لقرار عدم مساءلة الموظفين المسؤولين عن مثل هذه الخسائر. ويجب كذلك اتخاذ خطوات فورية لاستعادة الأموال من الموظفين والباعة اللذين يقال إنهم ساعدوا سنجايا باهل في خطة الشراء الاحتيالية التي وضعها. فالسماح بحدوث تجاوزات كهذه دون عقاب إنما يبعث رسالة خاطئة ويكاد لا يفعل شيئا لمنع الذين يريدون تقويض عمل المنظمة لقاء مكاسب شخصية. وفي هذا الصدد، لا تزال فرقة العمل المعنية بالمشتريات تضطلع بدور حاسم في تحديد هوية مرتكبي أعمال سوء التصرف المحتملين غايتها في ذلك استعادة الثقة في نزاهة نظام المشتريات. لذا، فهو يساوره القلق إذ يرى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لا توفر

والفضائح التي طفت إلى السطح في السنوات الأخيرة. لذا، وبغية تعزيز بيئة تساعد على أداء المنظمة لمهمتها أداء ناجحا وتعزيز المساءلة والشفافية في الآن ذاته، يجب اعتماد إطار للرقابة الداخلية بأسرع ما يمكن. وهو يبحث بالتالي الأمانة العامة على أن تنجز التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر والمساءلة التي طلبتها الجمعية العامة في الدورات السابقة وأن تعممها على الدول الأعضاء.

٦١ - ورحب باعتماد اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وقال إنه يتطلع إلى انتخاب أعضائها وشروعها في عملها. وهي بالتحديد ستساهم كثيرا في ضمان استقلالية عمليات المكتب لأنها ستكفل في جملة أمور توافر الموارد الكافية لقيامه بمهامه الأساسية بعيدا عن أي تأثير حقيقي أو متصور للهيئات أو المسؤولين المعتمزم الإشراف عليهم. وستساهم اللجنة أيضا في كفالة أن تتوفر للمكتب المرونة للتصدي للمخاطر المستجدة والأولويات المتغيرة.

٦٢ - ومضى يقول إنه يتضح من التقارير المعروضة حاليا على اللجنة أن أنشطة المكتب كانت واسعة النطاق. وأثنى على المكتب لتوصله إلى تحديد ما مجموعه ٢٧,٨ مليون دولار في شكل وفورات في التكاليف، وإن كانت الوفورات الفعلية والمبالغ المستردة وصلت إلى ١٢,٨ مليون دولار فقط. وينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الوفورات الباقية. ولن يكون لتوصيات المكتب البالغة ١ ٧٩٢ توصية من قيمة تذكر بالنسبة للمنظمة في حال لا تتخذ الإدارة الإجراءات المناسبة لتنفيذها. ففي حين ارتفع بنسبة ١٠ في المائة معدل ما نفذ من هذه التوصيات إجمالا في غضون سنة من إصدارها، فإن هناك بالإضافة للتقرير السنوي عدد من التوصيات التي لم تقبلها الإدارة أو التي لم تنفذ على نحو سريع ومناسب. لذا، فهو يسأل عما إن كانت هناك خطوات اتخذها الأمين العام للقيام، على أساس منظم، باستعراض الإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة لتنفيذ

الداخلية، حيث تمنع عمله هياكل تمويل معقدة تحد من قدرته على التصدي. بمرونة لمواصفات ما تواجه المنظمة من مخاطر سريعة التغير. ويتطلع وفده نحو فحص خيارات تعزيز هياكل التمويل المزمع عرضها على الأمانة العامة. وكان المكتب استضاف في الآونة الأخيرة حلقة عمل عن الميزنة والتمويل في المكتب ولدت بعض الأفكار المثيرة للاهتمام في هذا الصدد.

٦٨ - وقال إن وفده لا يزال ملتزما ببذل جهود لتحسين الإدارة والإشراف في الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، فإن عمليات المراجعة والتحقق التي يُضطلع بها يجب أن تتم وفقا لأعلى المعايير المهنية بصرف النظر عن أي آثار سياسية قد تترتب على ذلك. فتراهمة المكتب يجب أن تكون فوق أي شبهات.

٦٩ - السيد هو يين تيك (سنغافورة): شدد على أهمية العدالة والشفافية والمساءلة. وقال إن بلده أيد إنشاء المكتب على أمل أن يصبح هو مناصر المساءلة داخل المنظمة، ولهذا السبب بالذات، ونظرا لأن مبدأ المساءلة ينطبق على المكتب نفسه وكذلك على الكيانات التي يتولى مراجعة حساباتها، فإنه يجب أن تستوفي عملياته الداخلية ذاتها أعلى المعايير.

٧٠ - ومضى يقول إن المكتب كان أبلغ الجمعية العامة في تقريره السابق (A/61/264 (Part I)) أنه شرع في التخطيط لمراجعة شاملة للإدارة في إدارة الشؤون الإدارية السنوي. وهو يود معرفة سبب عدم إصدار التقرير ذي الصلة حتى الآن، ويطلب معرفة مدى صحة الإشاعات التي تقول إنه قد تم "التخلي" عن التقرير.

٧١ - السيد برقي أوليفا (كوبا): قال إن وفده يأسف لتأخر صدور الوثائق المتعلقة بالبند، وبخاصة مذكرة الأمين العام لأنها تتضمن المعلومات التي أثرت في الموقف الكوبي بشأن بعض النقاط.

التمويل الكافي لفرقة العمل. وسأل عن التدابير المزمع أن يتخذها الأمين العام لمعالجة هذه المسألة.

٦٥ - وختتم قوله بسؤال وكيل الأمين العام أن تعلق على علاقة العمل بينها وبين كبار موظفي الإدارة العليا. وقال إنه يود بخاصة معرفة كيفية تعاملها مع الأمين العام بالنسبة للمسائل المتصلة بعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومدى تواتر إثارها لتلك المسائل معه.

٦٦ - السيد غيربر (سويسرا): قال إن نتائج المكتب هائل ولكن معدل تنفيذ توصياته يظل منخفضا بشكل غير مقبول. والأمل معقود في أن تعالج الصيغة المحسنة من قاعدة بيانات للتوصيات تعرف باسم "نظام متابعة المسائل القائمة"، ولكن إذا لم يتم الإبلاغ عن تقدم خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، فسيتم النظر في سبل تحسين الانضباط في التنفيذ؛ ويتعين في الأثناء على كبار موظفي الإدارة أن يقدموا تقارير عن جهودها الجارية في هذا المجال. ولا يشير التقرير إلى الدور الاستشاري للمكتب في دعم الإدارة؛ وينبغي للمكتب في الواقع أن يتيح خبرته ودرايته للإدارة لتعزيز مبادرات الإصلاح الجاري في مجالات مثل إقامة العدل، وإدارة الموارد البشرية، والشراء. وأثنى على اعتزام المكتب أن يستند ابتداء من عام ٢٠٠٨ في وضع خطة عمله إلى التقييم الشامل للمخاطر؛ وقال إن هذه الخطوة تشجع الأمين العام على إيجاد عناصر أساسية أخرى للإدارة الفعالة من قبيل إدارة المخاطر في المؤسسة، وإطار للرقابة الداخلية، والإدارة القائمة على النتائج، وإطار عمل للمساءلة.

٦٧ - ومضى يقول إن الموارد الإضافية التي تم توفيرها للمكتب وإنشاء لجنة استشارية مستقلة للمراجعة أمر من شأنه أن يزيد من تعزيز نواتجه ولكن لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الموارد في المدى القصير. ومن بين أكبر مشاكل المكتب نقص الاستقلالية التنفيذية، وبخاصة في مجال المراجعة

بالمشتريات (A/62/272) ينبغي أيضا عرضه في إطار البند ١٣٦ من جدول الأعمال لأنه يتضمن الكثير من المعلومات المفيدة عن عمل المكتب. وطلب ألا يتم في الجلسة الحالية اختتام الجزء الرسمي من نظر اللجنة في البند وأن يتم عرض هذا التقرير.

٧٥ - ومضى يقول إن وفده يولي اهتماما كبيرا لتحسين عمل المكتب والوفاء بالولاية التي أناطته بها الدول الأعضاء. وهو يحيط علما بما يرد في التقرير من خطوات أخرى لتعزيز إجراءات المكتب، وبخاصة التغييرات المدخلة على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيق واستحداث إجراءات موحدة للتحقيق مع المديرين، وهو ما يشكل عنصرا هاما في سير عمل المنظمة. وقال بشأن جميع هذه المسائل، إلى جانب مسائل التعاون مع الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين من أجل التحقيق في أي سلوك إجرامي محتمل يصدر عن الموظفين، أنه يجب عرضها بالتفصيل على الجمعية العامة في شكل تقرير للأمين العام. وينبغي ألا يتم إجراء أي مناقشة جدية أو اتخاذ أي قرار بشأن خطة العمل القائمة على أساس المخاطر أو التغييرات في تمويل المكتب قبل أن تنظر الجمعية العامة في المقترحات المتعلقة بإنشاء نظام شفاف وموثوق للرقابة الداخلية.

٧٦ - ومضى يقول إن من الأهمية بمكان أن تنفذ توصيات المكتب "الحاسمة". بيد أنه بالرغم من بعض التحسن المسجل في معدل التنفيذ، لا يزال عدد التوصيات التي لم تنفذ بعد مرور عام من اقتراحها مرتفعا جدا، سواء كان ذلك بسبب الإدارات المعنية أو لأن مديريها لم يؤيدوا التوصيات أو لم يتخذوا إجراءات سريعة بشأنها. وتحدث عن قضية الشراء غير السليم المبينة في الفقرة ٧ من الإضافة ١ إلى تقرير المكتب، فقال إن الفقرة ٩ من مذكرة الأمين العام تشير إلى أن المسؤول المعني لم يعد موظفا في الأمم المتحدة؛ وإن كان يتعين ألا يمنع هذا الاعتبار من ملاحظته. وسيرحب

٧٢ - ومضى يقول إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يجب أن يقود حملة عن الامتثال لقواعد وأنظمة وممارسات الجمعية العامة وغيرها من الهيئات لدواعٍ ليس أقلها تجنب تكرار الصعوبات التي استجدت أثناء آخر دورة للجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات. ويؤيد وفده التعليقات التي أبدتها ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الفقرة ١١ من تقرير المكتب. ذلك أن وفده كان حريصا كل الحرص على إيجاد حل لمشكلة تنفيذ توصيات المكتب التي أبدت عليها الإدارة اعتراضات وجهية. ويشاطر وفده بخاصة الإدارة قلقها الواضح المعبر عنه في الفقرة ١٢ من مذكرة الأمين العام إزاء تحديد مبالغ الوفورات في التكاليف والمبالغ المستردة الفعلية الموصى بها. وقال إنه سيرحب بأي إيضاحات بشأن الفروق في النهج. ويأسف وفده لاستمرار الاستعانة بالاستشاريين الخارجيين لفحص عمل المكتب والحقيقة المتمثلة في أن توصياتهم كثيرا ما تعرض وكأها دخلت بالفعل حيز التنفيذ دون أن تناقشها قط الدول الأعضاء، وذلك بحجة أن الأمر يتعلق بمسائل داخلية محضة.

٧٣ - واسترسل يقول إنه يريد معرفة متى ستصدر مقترحات تعزيز وظيفة التحقيق المنوطة بالمكتب المشار إليها في البيان الاستهلاكي للأمين العام وعمّا إذا كانت هذه المقترحات ستصمدى لشائعة إنشاء مكتب للتحقيقات مستقل عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وهو يرحب أيضا بالمعلومات المتعلقة بترتيبات إحالة القضايا التي يحقق فيها المكتب إلى السلطات الوطنية بالمعلومات والمتعلقة بالتحقيق في قضايا سوء التصرف المستجدة داخل المكتب ذاته، وكذلك التحقيق مع الأشخاص أو الهيئات المأذون لهم طلب فتح تحقيقات محددة.

٧٤ - السيد كوفالانكو (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطة فرقة العمل المعنية

وفده بأي إيضاحات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ذكر الإجراءات التي أُنخذت ضد الشركة المعنية. ويود وفده أيضا الحصول على أي إيضاحات بشأن أسباب عدم إحالة القضية الميينة في الفقرة ٩ من الإضافة ١ إلى وكالات إنفاذ القوانين المختصة.

٧٧ - السيدة أهلينيوس (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت في معرض ردها على سؤال تقدم به ممثل سنغافورة، إن الجمعية العامة لم تكن دعت بالتحديد إلى إجراء مراجعة لإدارة شؤون الإدارة، إلا أنها هي شخصيا قررت إجراء مراجعة بعد تقييم للمخاطر ذات الصلة. وقد شرع في إجراء عدة عمليات مراجعة مستقلة بشأن مختلف جوانب عمل إدارة الشؤون الإدارية؛ وحالما يتم الانتهاء منها، ستتاح التقارير ذات الصلة للدول الأعضاء، وستنشر في موقع المكتب على الإنترنت. وسيقدم تقرير شامل عن عمليات المراجعة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، ووصفت شائعات "التخلي" عن توفير التقرير بأنها عارية عن الصحة تماما.

٧٨ - وتحدثت عن الملاحظات التي أبدتها ممثل كوبا، فقالت إنه في أعقاب الاستعراض الشامل للإدارة وعملية الإشراف داخل الأمم المتحدة، قررت الجمعية العامة أن تبقى وظيفة التحقيق ضمن وظائف المكتب. واستدركت تقول إنها ربما تقدم بعض المقترحات بشأن هذه المسألة إلى اللجنة الخامسة في سياق التقرير المتعلق بوظيفة التحقيق وسيصدر هذا التقرير في الوقت المناسب.

٧٩ - الرئيس: قال إن المكتب سينظر في الطلب الذي قدمه ممثل الاتحاد السوفييتي بشأن مواصلة مناقشة البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.